مقدمة:

الكلمة هي أول ما عُلّم آدم عليه السلام وهي بوابة المعرفة ، بها يبدأ البحث اللغوي وإليها ينتهي، وقد مثلت المرتكز الأول للدراسات اللغوية على جميع المستويات: الصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية، ولا بد لأي باحث في الدرس الصرفي أو النحوي من أن يلج من بوابتها، فلا يخلو كتاب قديم أو حديث في الصرف أو النحو من أن يُفتتح بها.

والجملة هي العتبة الثانية التي يلج منها الباحثون في إي لغة، ولقد حدها القدامى والمحدثون بكثير من الحدود، ولا يزال الأخذ والرد في تحديد مفهومهما من القضايا اللغوية الشائكة التي يتوقف عندها الباحثون.

والمعرفة الإنسانية تراكمية وكلما جد عصر ظهرت مناهج دراسية جديدة يستفيد منها الباحثون في إعادة قراءات التراث اللغوي.

والتداولية منهج ظهر حديثا يعيد قراءة الظواهر اللغوية في ضوء الاستعمال، وقد اتسع تطبيقها على كثير من جوانب البحث اللغوي العربي.

والكلمة والجملة إحدى هذه المواضيع التي يمكن إعادة قراءتها بحسب هذا المنهج، وبحثنا هذا: (الكلمة والجملة بين والوضع والتداولية) ، يهدف منه الباحث إلى ما يأتي:

- مناقشة حدود الكلمة والجملة في ضوء التراث النحوي.
- ربط مفهوم الكلمة والجملة بالوضع والاستعمال اللغوي.
- كشف معايير الجملة التداولية اعتمادا على القصدية وعناصر الاتصال اللغوي.

وقد اتخذ الباحث المنهج الوصفي في بحثه للوصول إلى أهم النتائج.

مدخل عن التداولية:

المعنى اللغوي:

التداولية منهج جديد في الدراسات اللغوية الحديثة وهي تعريب للمصطلح اللاتيني: Pragmatigue، و يرجع لفظ التداولية إلى الجذر اللغوي (دول)، وله دلالات متعددة كلها تحمل معنى التحول والتبدل.

قال ابن فارس:" الدال والواو واللام أصلان: أحدُهما يدلُّ على تحوُّل شيءٍ من مكان إلى مكان، والآخر يدلُّ على ضَعْفٍ واستِرخاء.أمَّا الأوَّل فقال أهل اللغة: انْدَالَ القومُ، إذا تحوَّلوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداوَلَ القومُ الشّيءَ بينَهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض، والدولة والدَّولة والدُّولة لغتان.

ويقال بل الدُّولة في المال والدَّولة في الحرب، وإنَّما سُمِّيا بذلك من قياس الباب؛ لأنّه أمرٌ يتداوَلُونه، فيتحوَّل من هذا إلى ذاك، ومن ذاك إلى هذا"[١].

قال الزمخشري:" دالت له دولة ودالت الأيام بكذا ، وأدل الله بني فلان من عدوهم جعل الكثرة لهم ..والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم.."[٢]

وجاء في لسان العرب: تداولنا الأمر بيننا بمعنى تعاورناه هذا مرة وهذا مرة"[٣]

المعنى الاصطلاحي:

اللسانيات التداولية اتجاه لغوي ظهر على ساحة الدراسات المعاصرة يهتم بدراسة اللغة أثناء استعمالها في المقامات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلمين.

وتعنى التداولية بأقطاب العملية التواصلية، فتهتم بالمتكلم ومقاصده، كونه محركا لعملية التواصل، وتراعي حال السامع أثناء الخطاب، وتهتم بالظروف والأحوال المحيط بعملية التواصل.[٤]

ومن تعريفاتها:[٥]

- هي نظرة تعالج العلاقة بين العلامات ومستعمليها.
- والتداولية تتطرق إلى اللغة كظاهرة اجتماعية خطابية تواصلية معا.

---

(١) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر – بيروت، ١٩٧٩م، (دول)، (٣١٤/٢).

(٢) أساس البلاغة، لمحمود جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م، (٣٠٣/١).

(٣) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر – بيروت ، مادة: (دول)، ط٣، ١٩٩٤م،(٢٥٢-٢٥٣).

(٤) محاضرات في اللسانيات التداولية،خديجة بوخشة، (١١)، على الرابط -http://t٧meel.un url.com/books/٢٠١٧/٠٢/٠٥/فصول-من-الكتابة-العلمية-الحديثة.

(٥) السابق، (١٦-١٧).

– وهي تبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم أو دراسة معنى المتكلم.

– ويرى مسعود صحراوي: أن التداولية جديرة بأن تسمى علم الاستعمال اللغوي، فهي " علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال استعمالها، ويدمج مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره"[١].

– ومن تعريفات التداولية "أنها تمثل دراسة تهتم باللغة في الخطاب وتنظر في الوسميات الخاصة به قصد تأكيد طابعه الخطابي... وتحد أيضا بأنها دراسة اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية و اجتماعية في نفس الوقت"[٢].

ولعل الوقوف على تعريف موحد للتداولية من الصعوبة بمكان، ومن خلال الوقوف على تلك التعريفات نرى أن هذا العلم يهتم بطبيعة اللغة التواصلية ويحظى فيه طرفا الخطاب : المتكلم والمخاطب وكذلك الرسالة التي تعد فحوى الخطاب باهتمام بالغ، فالتداولية علم يهتم بدراسة اللغة في الاستعمال.

أولا: الكلمة بين الوضع والتداولية.

تحديد مفهوم الكلمة لا يزال من القضايا اللغوية الشائكة، التي توقف عندها الباحثون في اللغة قديما وحديثا ، "وهي السؤال الذي لا ترضيه إجابة ولا تملؤه حقيقة"[٣]، وقد ذكر لها كثير من الحدود إلا أن هذه الحدود تعتمد على معايير مختلفة منها ما هو شكلي ومنها ما هو لفظي، ومنها مما هو استعمالي: تداولي.

وقد كان التركيز الأكبر للعلماء في حد الكلمة على المعيار الشكلي والدلالي، إلا أنّ منهم من أشار إلى الجانب الاستعمالي، ونحن هنا بدورنا في هذا البحث سنجلّي هذا الجانب كمعيار في حد الكلمة.

حد الكلمة عند القدامى:

– جاء عند الزَّمَخْشَري : "الكلمة هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع".[٤]

– وقال ابن الحَاجِب : "الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد".[٥]

– ووافقهم ابن عَقيل بقوله: "الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد"[٦] ، والأشموني بقوله: "الكلمة هي اللفظ المفرد".[١]

---

(١) التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة – بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، (١٥-١٦).

(٢) التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر – اللاذقية، ط٢، ٢٠٠٧م، (١٨-١٩).

(٣) بناء الكلمة وتحليلها، حسين علي الزراعي، دار التنوير – الجزائر، ٢٠١٢م،(٥).

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش، المطبعة المنيرية – القاهرة، بدون تاريخ، (٢٢/١).

(٥) شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس – بني غازي، ١٩٩٦م، (١/ ١٩).

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، ١٩٤٧م، (١/ ٢٠).

– وقال ابن الخَشّاب : "الكلمة هي اللفظة المفردة، وإن شئت الجزء المفرد"[٢].

– وقال الكَفَوي: حقيقة الكلمة اللفظة الدالة على معنى بالوضع... وهي اللفظة المفردة عند أكثر النحويين.[٣]

– وقال التهانَوي: "الكلمة قسم من اللفظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"[٤].

ما ذكره العلماء من حدود للكلمة تمثل البوابة لفهم مرادهم من الكلمة ، وهذه الحدود تشمل معايير لغوية عدة ومن هنا سنقوم بالكشف عن هذه المعايير على النحو الآتي:

أ- **معيار اللفظية:**

معيار اللفظية يعتمد على الجانب الصوتي، فاللفظ أو الملفوظ تعبير عام يطلق على ما ينطق به وحتى على مالم يقترن بمعنى. [٥]

واللفظ في اللغة: "أنْ ترمِيَ بشيءٍ من فيك، والفعل (لَفَظَ) ، ويقال: لفَظْت الشيءَ من فمي ألفُظُه لفظاً إذا رميتُه...ومنه لفظَ البحرُ السمكَ، أي: قذفه ورمى به ."[٦]

"ويتناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد وأكثر مهملا أو مستعملا صادرا من الفم أو لا ؛ لكن خص في عرف اللغة بما صدر من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا أو أكثر مهملا أو مستعملا."[٧]

فاللفظ كلام إنسان مهملا أو مستعملا، فالمهمل مثل: (دومحم) مقلوب لفظ (محمود)، والمستعمل هو الذي وضع للدلالة على معنى مقصود.

ويفرق بعضهم بين الصوت واللفظ فيقول:" وما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فهو صوت، وإن اشتمل ولم يفد معنى فهو لفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفردا فكلمة أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة فجملة أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاث فكلم.[٨]

---

[١] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي – بيروت،١٩٥٥م، (٨/١).

[٢] المرتجل على شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، منشورات دار الحكمة – دمشق، ١٩٩٢م، (٤-٥).

[٣] الكليات ، لأبي البقاء الكفوي، عناية د.عدنان درويش ومحمد المصري، دار الرسالة – بيروت ، ١٩٩٨م ، (٧٥٨).

[٤] كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، دار صادر – بيروت ، بدون تاريخ، (١٢٦٧/٢).

[٥] نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي – بيروت ،١٩٩٣م، (٢٣).

[٦] لسان العرب لابن منظور، دار صادر – بيروت، ٢٠٠٣م، مادة (ل.ف.ظ)،(١٥/ ٣٢٠)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة ، أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، ٢٠٠٨م، مادة (ل.ف.ظ)، (٢٠٢٢).

[٧] الكليات، (٧٩٥).

[٨] الكليات،(٥٦٢).

واللفظ في العلوم اللغوية هو أصغر وحدة في اللغة يمكنها نقل معنى خاص بمفردها،[١] وقيل: هو صوت معتمد على مقطع حقيقة أو حكما، فالأول: كزيد والثاني: كالضمير المستتر في (قم) المقدر بـــ(أنت).[٢]

وقيل: " اللفظ في الاصطلاح هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها ألف (لعله أراد الهمزة)، وآخرها ياء كزيد ، فيخرج بذلك الكتابة والرموز والإشارة ولو مفهومة".[٣]

وأما الصوت فهو كيفية قائمة بالهواء تحدث بسبب تموجه بالقرع أو القلع فتصل إلى الصّماخ بسبب وصول محلها وهو الهواء... فالصوت أعم من النطق والكلام.[٤]

ويقصد من هذا أن تكون الكلمة مكونة من صوت أو أكثر تتصل أصواتها (حروفها) الملفوظة بعضها ببعض، فإذا قلنا أن الكلمة مجموعة من الوحدات الصوتية المؤلفة بطريقة معينة لكي ترمز إلى الأشياء الحسية أو الأفكار المجردة فإننا لا نبعد عن الحقيقة لأن الصوت هو المادة الخام للكلمة. [٥]

ويتلخص من الكلام السابق أن اللفظ اللغوي يختلف عن اللفظ عامة، فاللفظ اللغوي يشتمل على أصوات لغوية معتمدة على مقاطع، فليس كل لفظ أو كل صوت يعد كلمة، وإنما المعيار هنا أن يكون هذا اللفظ صوتا لغويا، والأصوات اللغوية معروفة في كل لغة، كما أن هذا الصوت لا بد أن ينتظم في مقاطع، وهو إشارة صريحة إلى بنية الكلمة الصوتية، ولهذا اللفظ المستعمل شروط بحسب حدهم لكلمة ومنها:

- **(الإفراد) :**

وهو مبني على الجانب التحليلي للكلمة و يعبر عنه القدامى بقولهم (لفظ مفرد) أو (قول مفرد)، وإسناد الإفراد إلى اللفظ ينفي احتمالية التركيب اللفظي في الكلمة، فهل اللفظ هو المفرد أي: عكس المركب ، أم المقصود هو الإفراد في المعنى كما في تعريف التهانوي:(الموضوع لمعنى مفرد)[٦]، أو هو الإفراد في الشكل والصيغة.

و قد ألمح المبرد إلى ذلك بقوله: "أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد، ولا يجوز لحرف واحد أن ينفصل بنفسه لأنه مستحيل"[٧].

وهو يعني بهذا الصوت الملفوظ بشكل منفرد نطقا أو كتابة.

---

(١) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية، مصر– مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ٢٠٠٤م، مادة (ل.ف.ظ)، (٨٣٢).

(٢) الكليات، (٧٩٥).

(٣) المعجم الوسيط ، (٨٣٢).

(٤) المعجم الوسيط ، (٨٣٢).

(٥) الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ١٩٩٨م،(٣٣).

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون،(١٢٦٧/٢).

(٧) المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، ١٩٦٥م، (٢/١).

والأصل أن الكلمة لا تتحدد بعدد حروفها ... فمن الكلمات ما يتكون من حرف واحد نحو (عِ) أمر من (وعى) وقد تتكون من حرفين أو أكثر .. والكلمة التي لا تتجاوز الحرف الواحد يستحيل أن تنفصل بنفسها، ولذلك نجد إشارة السيوطي بقوله عن (القول المفرد) أن "المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب".[١]

وبحسب هذا المعيار يمكن القول بأن الكلمة هي الجزء الذي يمكن أن يفصل من الكلام أو يمكن تفكيكه إلى وحدات صغرى، و بعض الاتجاهات الحديثة تعتبر الشكل هو الأساس في التوزيع والتصنيف اللغوي، دون النظر إلى الجانب الدلالي للتعبير أو ظرف التواصل به، فالاعتبار الشكلي يسمح ببناء الأصناف كما يسمح بدراسة كل عنصر لساني على حده.[٢]

والإفراد المراد به هنا أن لا تكون الكلمة في تركيب إسنادي؛ أي: ليست في بناء جملة مكونة من مسند ومسند إليه، وإنما تكون منفردة في غير تركيب حتى يطلق عليها كلمة، وهذا يفهم من قول الكفوي: فإن كان القول مفردا فهو كلمة، فإن كان مركبا من اثنين، أي: لفظين فلا يكون كلمة،[٣] وبالنظر إلى تجزئة الكلمة يمكن أن تظهر لنا عدة أصناف:

- صنف لا يمكن تجزئته لا عمليا ولا نظريا ويجب اعتباره كلمة واحدة دنيا تتضمن وحدة دنيا مفيدة أصغر منها.

- صنف يمكن تجزئته نظريا بتجريد الصيغة من المادة الصوتية وتعيين معنى لكل هذين الجزأين النظريين، وهذا يجب أيضا أن يعتبر كلمة لأنه لا يمكن الفصل بين الجزأين في النطق، نحو دلالة الفعل الماضي على الحدث والزمن.

- وصنف يمكن تجزئته إلى صنفين متعاقبين أو أكثر ومقابلة جزئه بمعناه، وهذا الصنف ينبغي أن يحلل إلى أكثر من كلمة، مثل كلمة : المسلمون يمكن تحليلها إلى (ال) (مسلم) (ون).[٤]

والمصطلح الأقرب إلى مصطلح الكلمة حديثا هو المورفيم (morpheme) و أغلب تعريفات المورفيم تتفق على أنه: أصغر وحدة لغوية تدل على معنى أو وظيفة صرفية أو نحوية، والمورفيم بهذا المفهوم لا يلزم أن يكون له صلة بالمعجم، أو دلالة عرفية أو اجتماعية،[٥] و المورفيم في التقسيم المورفولوجي الحديث يرد ضمن سلسلة من

---

(١) همع الهوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٨م، (٢١/١).

(٢) البنيوية في اللسانيات، محمد الحناش، دار الرشاد – الدار البيضاء، ١٩٨٠م،(١٨٣)، نظرية النحو العربي، نهاد الموسى، دار البشير – عمان، ١٩٨٧م، (٣٦).

(٣) الكليات، (٥٦٢).

(٤) نظرات في التراث اللغوي العربي،(٢٥).

(٥) مدخل إلى علم اللغة، محمود حجازي، دار الثقافة – القاهرة، ١٩٨٧م،(٥٦)، وعلم اللغة ، لمحمود السعران، دار النهضة – بيروت، ٢٠٠٠م ، (٢١٦).

الوحدات تتوسطها الكلمة المفردة وهي،[١] وتقسم المورفيمات من حيث ورودها في السياق إلى قسمين:[٢]

مورفيمات مستقلة: ترد حرة غير مرتبطة بغيرها، ومورفيمات غير مستقل، فهي مقيدة لا ترد منفرة في السياق لفظا أو كتابة.

وقد صرح علماؤنا القدامى بلفظ الاستقلال (المورفولوجي) في تحديدهم للكلمة فقال السيوطي :" وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا، وأحسن حدودها: قول مفرد مستقل أو منوي معه".[٣]

ويوضح معنى المستقل فيقول:" وخرج بالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى، كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث... فليست بكلمات لعدم استقلالها".[٤]

إن الأدوات التي ذكرها السيوطي وهي:(حروف المضارعة) و(ياء النسب) و(تاء التأنيث) هي مورفيمات غير مستقلة في التقسيم المورفولوجي لها، وبذلك يكون كل ما يرد مستقلا في النطق أو الكتابة عند السيوطي يكون كلمة إذا كان له دلالة عرفية، وما يرد غير مستقل كأحرف المضارعة وغيرها من الحروف التي تتصل بغيرها لا يعد كلمة بحسب هذا المعيار.

ويرتبط المعنى بالجانب الشكلي التحليلي، فالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، والمركب ما يدل جزؤه على جزء معناه " كغلام زيد" فإنه يدل بجزئيه على جزئي معناه"[٥] وقد قيل:" إن الإفراد والتركيب صفتان للألفاظ حقيقة وتوصف بهما المعاني تباعا".[٦]

لقد حاول ابن يعيش أن يفسر لنا ذلك بقوله: واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره وحيث هو جزء له" [٧] ولهذا ستكون المعاني تبعا للألفاظ في التركيب، و التركيب في المعاني لا يمكن تحديده إلا في سياق الألفاظ، وكذلك لا يمكن الحكم على هذا المعنى أنه مفرد إلا إذا دل عليه لفظ مفرد.

ثم إن التركيب في الألفاظ ليس في جميع حالاته يدل على معنى مركب، إن كلمة (حضرموت) مركبة من لفظين في عرف النحاة، ولكنها كلمة واحدة، فإفراد المعنى يقاس باللفظ الحامل له، فلا يمكن للفظ أن يكون كلمة إلا إذا تعذرت تجزئته على أساس الربط بين كل جزء منه بجزء من أجزاء المعنى، فالإفراد ليس في ذات المعنى، وإنما في طريقة التعبير عنه فقد يبدو المعنى قابلا للتجزئة ولكن مع ذلك يعتبر مفردا، ويعتبر

---

[١] علم الدلالة أحمد مختار عمر، دار العروبة – الكويت، ١٩٨٢م، (٣١ –٣٣).

[٢] مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر – بيروت، ٢٠٠٨م،(١٩٧).

[٣] همع الهوامع،(٢١/١).

[٤] همع الهوامع ،(٢١/١)

[٥] شرح الألفية لابن الناظم، (٤).

[٦] كساف اصطلاحات الفنون، (١٠٩٤/١).

[٧] شرح المفصل لابن يعيش، (٢٢/١).

اللفظ الحامل له كلمة واحدة – إذا لم يتسنى أن نعين لكل جزء منه ما يقابله من اللفظ".[١]

ب – المعنى التداولي لكلمة:

أكثر أهل النظر في اللغة على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح[٢]، وهذا على البعد التداولي للغة عامة، وتتجلى تداولية الكلمة عند النحاة في إشارتهم إلى المعنى الموضوع في تعريف الكلمة، يقول ابن الناظم: المراد بالكلمة لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل مستقل دال بجملته على معنى مفرد بالوضع"[٣]

"والوضع في اللغة الإسقاط ، وهو في الاصطلاح اللغوي: جعل اللفظ دالا على المعنى كوضع (زيد) على الذات المشخصة مثلا...أي : أن تكون الألفاظ المستعملة بالكلام من الألفاظ التي وضعتها العرب للدلالة على معنى من المعاني ويخرج بهذا ما كان لفظا غير عربي".[٤]

فالوضع جعل اللفظ دالا بالتواضع على معنى بأن يسير متعارفا عليه[٥]، فهو الدلالة على معنى بمقتضى تواضع متكلمي اللغة ، والموضوعات اللغوية: هي الألفاظ الدالة على المعاني، وتعرف بالنقل تواترا أو آحادا أو بالعقل.[٦]

وللوضع نوعان:

– فالوضع اللغوي: هو استعمال الفظ على المعنى المقصود منه بحسب الوضع، ومرجع هذا الاستعمال هو علم المفردات، وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى كتسمية: الولد زيد.

والوضع الاصطلاحي: الاستعمال الاصطلاحي هو استعمال مخصوص في مجال معرفي مخصوص، ويطلق على غلبة استعمال اللفظ في المعنى حتى يصير أشهر من غيره، وهذا هو وضع المنقولات مثل الصلاة وغيرها.

وبجانب الوضع هناك مصطلحا الاستعمال والحمل حيث بينهما عموم وخصوص مع الوضع.

– الاستعمال: إطلاق اللفظ وإرادة عين مسماه بالحكم، وهو الحقيقة أو غير مسماه وهو المجاز.

– الحمل: اعتقاد السامع مراد المتكلم من لفظه، أو ما اشتمل على مراده.

والمعنى المراد قد يختلف باختلاف فهم السامع أو اعتقاده، مثل كلمة (القرء) في

---

(١) نظرات في التراث اللغوي العربي ،(٢٤).

(٢) الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩١٣م ،(٤٠/١).

(٣) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم،تحقيق: محمد بن سليم، انتشارات ناصر خسرو–طهران، بيروت، بدون تاريخ، (٣).

(٤) حاشية الأجرومية، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم، بدون دار النشر – ط٤، ١٩٨٨م، (٨).

(٥) شرح اللمحة البدرية لأبي حيان الأندلسي، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة – بغداد،١٩٧٧م ،(٢٠٤).

(٦) الكليات، (٩٣٥).

القرآن الكريم، فهناك من فهم أنها الطهر وهناك من فهما أنها الحيض.[١]

والوضع من صفة الواضع ، وأما الاستعمال فهو صفة للمتكلم حيث يطلق اللفظ مريدا للمعنى، وأما الحمل فهو صفة للسامع وهو أن يعتقد السامع ما يريده المتكلم أو يشتمل فهم السامع على مراد المتكلم[٢] ،ومن هنا نجد أن الألفاظ اللغوية عند وضعها بنيت على أساس الاتصال اللغوي، حيث نجد عناصره: المتكلم والسامع ثم المعنى المحمول أو المراد.

أنواع دلالة الكلمة بحسب الوضع اللغوي:

يرتبط مفهوم دلالة اللفظ أصلا بإفهام السامع، وإفهام السامع من اللفظ إما أن يكون فهما تاما كاملا للمراد منه وهذا يسمى دلالة المطابقة، وإما أن يكون فهما جزئيا للمراد من اللفظ فهذا يسمى دلالة التضمن، وإما أن يكون إفهام السامع للازم من لوازم اللفظ، كفهم مجموع الخمستين من لفظ العشرة، والثاني: كفهم الخمسة، فهذا يسمى دلالة الالتزام.[٣]

نوعا استعمال اللفظ:

وللفظ اللغوي الموضوع نوعان من الاستعمال بحسب طرفي الموقف التواصلي وهما المتكلم والمخاطب، فإما يستعمل اللفظ في ما وضع له من المتكلم بحسب الألفاظ الصادرة من الجهاز الصوتي، ويفهمه السامع كذلك لما وضع له، فهذا يسمى الاستعمال الحقيقي، وهو ما عرف عند اللغويين بالحقيقة، وإما يستعمل اللفظ من المتكلم ويفهم من السامع في غير ما وضع له، وهذا يسمى المجاز.[٤]

الوضع الاصطلاحي:

الوضع الاصطلاحي هو استعمال مخصوص للألفاظ في مجال معرفي معين له، دور كبير في تحديد المقصود من الكلمة ، فقد نرى ما يمكن أن يكون كلمة لكنه في الوضع الاستعمالي غير ذلك، فكلمة (عبدالله) المستعملة علما هي قابلة للتجزيء مع أن النحاة لا يعتبرون كل جزء منها كلمة بحسب الجانب الشكلي، أما إذا استعملت غير علم استرجع كل من جزئيها معناه الخاص به وكوّن كلمة مستقلة ، ولهذا تبدو أهمية التواضع ، فالمهم ما يقصده المتكلم من الألفاظ المستعملة.[٥]

ونجد المشتغلين بالصرف عند تحديدهم لمفهوم الكلمة اعتمدوا على هذا الوضع الاصطلاحي المستعمل، كما نجد عند الحملاوي، حيث يقول في حد الكلمة: "الكلمة

---

(١) الذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٤م، (٦/١)، وموسوعة الوكيديا الحرة، (استعمال الألفاظ).

(٢) الكليات، (٩٣٤).

(٣) الذخيرة، (٧/١).

(٤) الكليات، (٩٣٦) ، والذخيرة، (٧/١).

(٥) نظرات في التراث اللغوي العربي، (٢٥).

ما وضع لمعنى مستقل بالفهم."[١] وذكر أقسامها ، وهي :

- الاسم : ما وضع لمعنى مستقل بالفهم وليس الزمن جزءا منه
- الفعل: ما وضع لمعنى مستقل بالفهم والزمن جزء منه
- الحرف: ما وضع لعنى غير مستقل بالفهم.

فنجد الاستقلال بالفهم يكاد يكون هو المعيار الأبرز في رسم حدود الكلمة وأقسامها، والفهم متعلق بالسامع، وله علاقة بالمعنى المتواضع عليه بين أصحاب اللغة، ومن هنا يكون المعنى مبني على الفهم لدى السامع أو المخاطب، ولهذا المعيار أيضا ارتباط بمعياري الإفراد و الاستقلال من خلال ما ذكره العلماء، حيث يقسم المعنى إلى نوعين:[٢]

- المعنى المفرد: وهو الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه
- المعنى المركب: وهو الذي يدل جزء لفظه على جزئه.

فـــ(غلام زيد) لا تعد كلمة عند السابقين لأن معناها مركب من معنى كلمتين هما (غلام) و (زيد)،وهذا الذي عناه علماؤنا بقولهم إن الإفراد والتركيب يكونان في اللفظ كما يكونان في المعاني.[٣]

فمعنى الكلمة مندمج مع بنيتها وللمحدثين من الغربيين إشارة إلى هذا، ولذا يرى جون لا ينز أن" الكلمة هي الوحدة الدلالية الأساسية وتعتبر أنها مؤلفة من جزءين:

- بنية الكلمة (Form).
- معناها (meaning).

وترمز بنية الكلمة إلى الأشياء بواسطة المفهوم المرتبط ببنية الكلمة في ذهن الناطقين باللغة ... وهو معنى الكلمة".[٤]

وهذا التحديد يشمل جانبين : الجانب الاجتماعي بحسب الاستعمال، والجانب القواعدي بحسب البنية اللغوية.

ويؤكد فندريس هذا المعنى فيقول: الصورة اللفظية تتضمن عنصريين أساسيين:

- دال الماهية، وهو نواة المعنى المعجمي والسيمانتيم أو الحقيقة المدركة أو المعنى.
- دالة النسب أو الوحدة الصرفية أو المورفيم.[٥]

ونظرا لهذا التشعب في تحديد مفهوم الكلمة وصعوبة ذلك بين اللغات حيث أن لكل لغة

---

[١] شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، دار الغد – المنصورة، ٢٠١٤م، (١٣).

[٢] الكلمة في التراث اللساني العربي، عبدالحميد عبدالواحد، مكتبة علاء الدين – صفاقس، تونس، ٢٠٠٤م، (٣٩).

[٣] ينظر شرح الألفية لابن الناظم،(٤)، وكشاف اصطلاح الفنون،(١/١٠٩٤).

[٤] علم الدلالة، جون لاينز، ترجمة: عبدالمجيد الماشطة وآخران، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٠م، (١٤).

[٥] اللغة، جوزيف فندريس، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ، ١٩٥٠م، (١٠٥).

وسائلها الخاصة في تحديد مفهومها ووحداتها اللغوية، فقد اقترح بعض اللسانيين بديلا للكلمة وهو مصطلح :الوحدة الدالة (mone'eme)،وهي تشمل نوعين من الوحدات:[١]

- الوحدة الدالة المعجمية (lexeme) نحو: سمع ورجع ورجل ..
- الوحدة الدالة الصرفية (morpheme) نحو: (لا) و (بـــ)و(به) و الهاء.

ومن كل ذلك يتضح أن معنى الكلمة المعجمى أو الاصطلاحي يحدد في ضوء الاستعمال الاجتماعي، والسياق اللغوي الذي ترد فيه الكلمة له دور كبير في ذلك، فلا نستطيع تحديد نوع كلمة(ذهب) أهي اسم أم فعل إلا في ضوء السياق، وكثير من الأدوات تتنوع دلالتها بتنوع السياق الذي ترد فيه، فـــ(من) قد تكون للشرط أو الاستفهام، ومعاني الحروف التي زخرت بها كتب المعاني قائمة على أساس الاستعمال.

- الاستعمال الوظيفي للكلمة.

إن لكل قسم من أقسام الكلمة وظيفة معينة يشغلها في سياق الجملة كالاسم والفعل والأداة ، ومن هنا يمكن تقسيم وظائف الكلمات في اللغة العربية إلى قسمين:

- الوظائف الصرفية للكلمة.
- الوظائف النحوية للكلمة.

فالوظائف الصرفية للكلمة هي المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة كاسم الفاعل فهو اسم مشتق على وزن فاعل من الثلاثي، وهو يدل على معنى مجرد حادث و فاعله أيضا، ولذا فهو يشتمل على أمرين:[٢]

- المعنى المجرد الحادث من مورفيم الجذر.
- فاعل هذا الحدث من مورفيم الصيغة.

و"المورفيمات تؤدي وظائف دلالية في حال استعمالها كلمة واحدة، وهذه الوظائف متنوعة كالدلالة على العدد أو النوع أو غير ذلك، وكذلك الكلمات في الجملة تؤدي وظائف مختلفة بحسب موقعها في الجملة كما هو معروف، فالوظيفة النحوية للكلمة تحدد عن طريق الموقعية كما في : ضرب موسى عيسى."[٣]

ومن هذا المنطلق يرى أصحاب الاتجاه الوظيفي أن الكلمة لا يمكن تعريفها إلا من خلال استعمالها في السياق.

"إن الكلمة حين يلفظها المتكلم يحولها من الصورة الإفرادية التي هي سمة المعجم إلى السياق الاستعمالي ... ففرق ما بين الكلمة واللفظ كما الفرق ما بين اللغة والكلام.

فالكلام هو الجانب الاستعمالي للغة واللفظ جزء منه، فاللغة سكون والكلام حركة، وهذا أحد أوجه الاعتراض على من عرف الكلمة بأنها لفظ مفرد ... فالكلمة المفردة لا تتصل بالنحو ، ولكن الشواهد على طرق استعمالها

---

[١] مبادئ اللسانيات، (١٩٢-١٩٣).

[٢] الكلمة دراسة لغوية معجمية،(٥٩).

[٣] الكلمة دراسة لغوية معجمية، (٥٨).

ومعانيها تتصل به".[١] كما يرى بعض أصحاب هذا الاتجاه.

ويرتبط بالمعيار الوظيفي تقدير الكلمة بحسب البناء النحوي، كما في العمد، وقد تنبه إليه أيضا علماؤنا السابقين، حيث أشاروا إلى أن الكلمة قد تكون مقدرة كما في تعبير السيوطي: قول مفرد مستقل أو منويٌّ معه، وقد وضح ذلك بقوله: والمنوي: المستكن وجوبا، كـــ(أنت) في قم.[٢]

وتقدير الوظيفة النحوية التي يجب أن تكون في الجملة بناء على نظرية الإسناد، وهذا المعيار تفرضه طبيعة الدرس اللغوي الذي يقوم على التحليل، ويتطلب إيجاد الحدود الفاصلة بين الكلمات في السياق عددا من الطرق والمناهج أهمها:[٣]

- الإفراد و الحذف والحشو والإبدال في السياق .
- استعمال العلامات الموقعية في الكلام.

ولذلك فالكلمة بحسب الاتجاه الوظيفي في سياق الاستعمال هي:

"صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة وقد تلحق بها زوائد".[٤]

ثانيا: الجملة.

يقرن الباحثون تعريف الجملة بالفرق بينها وبين الكلام، إلا أن هناك خلافا في مفهومهما يعتمد على اعتبار المعنى عند بعضهم وعند البعض الآخر على اعتبار الشكل.

- تركيب الجملة بحسب الوضع الاصطلاحي.

تقوم فكرة الاستقلال في الجملة على أساس الشكل أو المعنى وقد مثلت هذه القضية محورا لمجمل النقاشات التي دارت عن الجملة ومعاييرها، والاستقلال التركيبي من المعايير التي تقوم عليها الجملة عند علمائنا ، فلا بد أن تكون مركبة من كلمتين أو أكثر، حتى وإن ظهرت كلمة تقدر الثانية.

ويقوم التركيب على أساس نظرية الإسناد، فالجملة تتكون من مسند ومسند إليه، وقد ألمح المبرد إلى ذلك حينما ذكر أن الفعل والفاعل جملة، والمبتدأ والخبر جملة [٥]، فالجملة هي الكلام المتضمن للإسناد الأصلي [٦].

ويفسر ذلك ابن هشام فيقول: "الجملة عبارة عن الفعل والفاعل نحو: قام زيد

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان، عالم الكتب – القاهرة، ٢٠٠٤م، (٣١٧-٣١٩).

(٢) همع الهوامع، (٢١/١).

(٣) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م، (٢٢٨-٢٢٩).

(٤) مناهج البحث في اللغة،(٢٣٢).

(٥) المقتضب، (١٤٦/١).

(٦) شرح كافية ابن الحاجب، (٢٢/١).

والمبتدأ وخبره نحو: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللص، وقائم الزيدان".[١]

ولعل العلماء السابقين عندما قالوا بقيام الجملة على فكرة الإسناد، وجدوا مجموعة من التراكيب يتحقق فيها شرط التركيب الإسنادي لكنها لا تفيد معنى مستقلا، فلجؤوا إلى معيار آخر يخص الإسناد، وهو الإسناد الأصلي وغير الأصلي.

- الإسناد الأصلي وغير الأصلي:

فالإسناد الأصلي أو التام يكون بين ما يسمى عندهم بالعمد، يكون بين المبتدأ والخبر والفعل وفاعله أو نائبه، وهو المشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدرين أو مذكورا أحدهما والآخر مقدرا، فما كان الإسناد فيه أصليا عُدّ جملة.[٢]

والإسناد غير الأصلي أو الناقص و هو ما لم يكن بين العمد، كالإسناد الحاصل بين المشتقات ومعمولها، فاسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، فقد عدو الإسناد بينها ناقصا كالإسناد الحاصل بين (المنطلق) و(غلامه) في: رأيت المنطلق غلامه.[٣]

وقد عُرّف هذا الإسناد بأنه ما ذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر لا لفظا ولا تقديرا.[٤] وهذا التعريف ليس واضحا ويكتنفه الغموض.

وأعتقد جازما أنه لما وجد العلماء أن من التراكيب التي يكون طرفا الإسناد فيها مذكورين كما بين الفعل والفاعل في المصدر المؤول أو المشتق ومعموله، لا تتم بهما الفائدة إذا جردا عن التركيب أو جعلا مستقلين عنه ، بحثوا عن معيار آخر يخص الإسناد أيضا، وهو القصد فجعلوا الإسناد مقصودا لذاته، وغير مقصود لذاته.

إن حقيقة الإسناد غير المقصود لذاته هو الذي لا يكون التركيب فيه مستقلا، ،وإنما تتداخل فيه التركيب، فيكون التركيب ضمن تركيب آخر، ولذلك فاعتماد معيار الاستقلال التركيبي يعد مهما لأسباب منها:

- معرفة العلاقات بين أجزاء الجملة، فلا بد من معرفة أجزاء التركيب حتى تعرف العلاقات بينها.

- كما لابد من معرفة أجزاء التركيب لغرض التحليل الشكلي للجملة، وعليه يعتمد البنيويون، كما أنه لا يقوم الاستقلال الدلالي إلا على أساس الاستقلال التركيبي.

ولذلك اتجه كثير من المعاصرين لجعل الاستقلال الشكلي أو التركيبي معيارا للجملة، واتخذوا الإسناد مرتكزا تقوم عليه الجملة،[٥] وهذا

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام،تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر – بيروت،١٩٨٥م، (٤٩٠).

(٢) وينظر شرح كافية ابن الحاجب، (٢٢/١).

(٣) شرح ابن عقيل ، (١٩٧/١)، والأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق: عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة – الكويت،١٩٨٤م، (٢٠٤/٢).

(٤) الجملة العربي، تأليفها وأقسامها،فاضل السامرائي، دار الفكر – عمان، ٢٠٠٧م، (٢٦).

(٥) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٤م، (١٨)، دراسات في

المعيار ألجأ العلماء إلى تقسيم الجمل إلى نوعين: جمل مستقلة، وجمل غير مستقلة.[١]

الملامح التداولية في الجملة العربية.

التداولية تهتم بطبيعة اللغة التواصلية ويحظى فيه طرفا الخطاب : المتكلم والمخاطب وكذلك الرسالة التي تعد فحوى الخطاب باهتمام بالغ، وهذا الملمح كان بارزا عند علمائنا السابقين، فلم تغب عنهم وظيفة اللغة التواصلية ولا طرفا الخطاب: المرسل والمستقبل، ولذلك نجد هذا المعيار حاضرا في تعريفهم للكلام والجملة، وتتجلى ملامح تداولية الجملة عند علمائنا السابقين فيما يأتي:

- **إفادة السامع:**

إن جانب الاستقلال في المعنى أو تمام الفائدة في الجملة معيار معتبر عند كثير من علمائنا السابقين، فالمبرد يشترط في الجملة أن تكون كلاما يحسن السكوت عليه.[٢]

وقد أكد القائلون بترادف الكلام والجملة على شرط إفادة الجملة للسامع ، فعند الرضي: "الجملة في الأصل كلام مستقل"،[٣] وعند ابن يعيش: "الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه ويسمى الجملة"،[٤] فهي تقوم على الاستقلال الدلالي ، فلا بد للجملة من أمرين: التركيب والإفادة المستقلة.[٥]

وقد ترادفت مجموعة من المصطلحات بجانب للتأكيد على إفادة السامع منها: (يحسن السكوت عليه) و(المفيد فائدة تامة) و(القائمة برأسها) وكذلك (المستغنية عن غيرها)[٦]، فهذه المصطلحات تدل قطعا على الفائدة الدلالية للجملة، فالمعنى المستقل أو المعنى التام للجملة يعني أنها تدل على المفهوم منها أو المقصود.

ولذلك اعتمد كثير من المحدثين على قضية الاستقلال الدلالي أو ما يسمى تمام الفائدة كمعيار وحيد للجملة، وصرفوا النظر عن الجانب التركيبي، وذلك اعتمادا على إفهام المخاطَب بالفائدة من الخطاب.[٧]

فإفادة السامع هي المعيار الذي ينبني عليه تحديد مفهوم الجملة، ولا يشترط الالتزام

اللسانيات العربية، عبدالحميد السيد، دار الحامد – عمان، ٢٠٠٤م، (٢/٥٨).

[١] ينظر الجملة تأليفها وأقسامها، (١٤٦-١٥٢).

[٢] المقتضب، (١/١٤٦).

[٣] شرح الكافية، (١/٢٢).

[٤] شرح المفصل، (١/٢١).

[٥] النحو الوافي، (١/١٥).

[٦] الخصائص، (١/٣٣).

[٧] من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو – القاهرة، ١٩٧٥م، (٢٧٧)، والنحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي – بيروت، ١٩٨٥م، (٨١)، أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٧٨م، (٢١٧)، في بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبداللطيف، دار القلم – الكويت، ١٩٨٢م، (٣٩)، في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايرة، عالم المعرفة – جدة،١٩٨٤م، (٧٧).

بسلطة القاعة النحوية التي ترى أن الجملة لا بد أن تتكون من مسند ومسند إليه.

ومن هذا الملمح التداولي يمكن اعتماد تقسيم جديد للجملة بحسب الإفادة مع مراعاة التركيب إلى:

الجملة النصية والجملة النحوية:

لم تعد التداولية مقتصرة على النص ذو الجمل المتعددة، فقد توسعت نظرة الباحثين إلى أن الجملة بمفردها يمكن تمثل نصا متكاملا من حيث عناصر الاتصال والإفادة وقوانين التماسك النصي.

ويعني هذا أن هناك فرقا بين الجملة النحوية والجملة النصية، فالجملة النحوية تمثل الجانب الشكلي للتركيب وأما الجملة النصية فهي تمثل الجملة المنجزة فعليا يؤديها المتكلم ويفهمها السامع المتلقي عبر وسائط لغوية وغير لغوية تحدث تفاعلا بينهما، وهناك من العلماء الغربيين من يساوي بين النص والجملة، فالجملة صالحة لأن تكون نصا.[١]

"ويستعمل مصطلح النص الجملة وهو كل بنيوي موحد وتستعمل كلمة نص في اللسانيات حسبما يذكر(هاليدي) ورقية حسن – لتشير إلى أن أي منطوق أو مكتوب وأيا كان طوله فهو يشكل كلا متحدا، ويتصل بالكلية وحدة الموضوع ووحدة القصد"[٢].

الجملة ذات الكلمة الواحدة:

ووفقا لمعيار الإفادة فالكلمة الواحد يمكن أن تمثل جملة مكتملة الفائدة وهذا ما يشير إليه فندريس إذ يقول: "الجملة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعا فهي عنصر مطاط، فبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة، مثل: تعال،لا، وا أسفاه، صه، فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا يكتفي بنفسه".[٣]

لقد وقف علماؤنا السابقون كثيرا عند كلمات ترد مفردة عند استعمالها في مواقف كلامية متنوعة مع إفادتها للسامع بالمراد من الخطاب، ونظرا لغياب البعد التداولي اضطروا إلى تقدير أركان الجملة الأخرى.

فكلمة (صبرا) أو (صبر) وكثير من المصادر المستعملة في سياقات مختلفة تفيد السامع معنا تاما ولا ينطبق عليها شروط التركيب النحوي للجملة، مثل: سحقا وبعدا ودواليك وغيرها من الكلمات كما ذكرها فندريس فهي تمثل جملا تامة المعنى.

ومن ذلك يمكن أن نخلص بناء على معيار إفادة السامع إلى أن هناك جملا نحوية، هي التي ينطبق عليها تعريف السابقين ويتوفر فيها طرفا الإسناد، وهناك جمل دلالية لا يتوفر فيها الإسناد، ويتم بها المعنى أو الفائدة.

- **القصدية في الجملة:**

القصدية في البحث الدلالي المعاصر هي من تداولية الدرجة الثانية، والمقصود بالقصدية

---

(١) النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، يوسف سليمان عليان، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، العدد(٧) ٢٠٠١م، (١٩٣).

(٢) النص ذو الجملة الواحدة، محمود قدوم، مركز الملك عبدالله – الرياض، ٢٠١٥م، (١١٥).

(٣) اللغة، فندريس،ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ١٩٥٠م، (١٠١).

أو المقتضيات هو دراسة العلاقات الرابطة بين الملفوظ ومقتضاه، أي بين الكلام والقصد منه بالاعتماد على سياق اللفظ.

وتبحث التداولية في كيفية اكتشاف السامع لمقاصد المتكلم، فعملية الاتصال اللغوي هي عملية تفاعلية، والتواصل الإنساني يتضمن جانبين المضمون والعلامة مدمجين بشكل غير قابل للانفصال.

ومفهوم القصدية في فهم كلام المتكلم وتحليل العبارات مبدأ أخذ به فلاسفة نظرية الاستعمال في المعنى، حيث أعطوا المتكلمين ومقاصدهم مكانة محورية عند تفسير المعنى.[١]

وفي التراث النحوي العربي أُولِي الكشف عن مقاصد الحديث عناية خاصة من النحاة، فشواهد سيبويه أغلبها ذات طبيعة تخاطبية... ولم يرتبط النحو عنده بقواعد جامدة وإنما كان للمعنى المقصود النصيب الأكبر من الاعتبار والتحليل، فالمطلع على تراثنا اللغوي يرى أن العلماء أرسوا دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في الميادين المختلفة،[٢] ومن وسائل التي تكشف عن المقصود في الجملة العربية ما يأتي:

أ- **العلامة الإعرابية:**

اللغة العربية لغة معربة تتضافر في الجملة فيها مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية لتبين المقصود والمراد منها وهذا باب واسع.

إن الحركة الإعرابية في النظام النحوي عند النحاة تكشف عن البعد التداولي، أو الدلالة المقامية التي يراد تبليغها، ومن تلك المواضع على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

- **المصدر التشبيهي:**

يربط النحاة بين اختيار الحركة الإعرابيّة وبين الغرض أو المقصد والمقام، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في (هذا باب يختار فيه الرفع) مبينا الفرق التّداولي بين أن تحمل الكلمة حركة الرّفع وبين أن تحمل حركة النّصب، وأمثلة ذلك:

في حالة الرفع	في حالة النصب
له علمٌ علمُ الفقهاءِ	له علمٌ علمَ الصالحين
له رأيٌ رأيُ الأصلاء	له رأيٌ رأيَ الأصلاء
له حسبٌ حسبُ الصالحين	له حسبٌ حسبَ الصالحين

حيث لم يكتف بتوجيه الوظيفة النّحويّة عندما يكون (عِلْم، رَأْي، حَسَب) منصوبا أو مرفوعا، بل تجاوزه إلى استحضار المقام الذي تقال فيه مرفوعة، والمقام الذي تقال فيه منصوبة.

فالرّفع على جعل هذه الصّفات كالخصال الثّابتة المستقرّة للشّخص الذي أسندت إليه، أمّا

---

(١) ينظر القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة، وشن دلال، مجلة كلية الآداب – جامعة بسكرة – الجزائر، العدد(٦)،٢٠١٠م، (٢).

(٢) أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه، سارة الخالدي، رسالة ماجستير – الجامعة الأمريكية – بروت، ٢٠٠٦م، (٢٨)، والمتكلم وأثر ه في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، بان صالح الخفاجي، مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد، العدد (٩٧) ،(٢).

النّصب فعلى جعلها طارئة عارضة لم تستقرّ عنده ولم تصر له كالجبلّة الثّابتة التي لا تفارقه؛ يقول سيبويه: "وإنّما كان الرّفع في هذا الوجه، لأنّ هذه خصال تذكرها في الرّجل، كالحلم والعقل والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنّك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم، ولكنّك أردت أن تذكر الرّجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها ... لأنّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند النّاس وعلامات "[١]

- المخالفة بالنصب لغرض المدح أو الذم:

لقد وجهت بعض القراءات القرآنية في بعض المواضع توجيها تداوليا، ومن ذلك توجيه المخالفة بالنّصب للتّعظيم والمدح، أو على الذم والشتم؛ من أمثلة ذلك نصب (المقيمين الصلاة) في قوله تعالى :﴿لَّـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّـهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَـئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا).النساء(١٦٢).

وهو نصب مخالف لما عليه سياق الكلام، والرفع فيهما جائز جيد، كما قال سيبويه، لكن، هناك خصوصيّة تداوليّة في نصبه وهو "أنّك لم ترد أن تحدّث النّاس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعلته ثناء وتعظيما , فالله جلّ وعلا يريد أن يثني على المقيمين الصّلاة ، ولذلك جاءت الحركة مخالفة تنبيها لهذا الغرض.[٢]

ب- التقديم والتأخير:

الوسيلة الثانية للكشف عن قصد المتكلم هي التقديم والتأخير، ولم يغفل القدماء أهمية هذه الظاهرة في الكشف عن المعاني، ودورها في بيان المعاني المقامية المتعددة، وقد حصروها في الاهتمام وبيان العناية، فأشار سيبويه أن العرب تقدم الذي ببيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى.[٣]

وقد عقد الجرجاني للتقديم والتأخير فصلا في دلائل الإعجاز، وقال: "هذا باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعة ويفضي إلى لطيفة"[٤]

ويذكر الجرجاني مفصلا الفرق في المعنى بين (المنطلق زيد) و(زيد المنطلق)، "فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالتين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد فليس الأمر كذلك بل بين الكلام فصل ظاهر... وبيانه أنك إذا قلت: زيد المنطلق، فأنت في حديث انطلاق كان، وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم عمرو؟... وليس

---

(١) الكتاب، (٤٢٨/١)، وينظر النحو المقامي في كتاب سيبويه، الزايدي بو دامة، جامعة محمد لمين سطيف، على الشبكة العنكبوتية، (١٨).

(٢) النحو المقامي، (٢٠).

(٣) الكتاب، (١/ ١٨٥).

(٤) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني – مصر، ١٩٩٣م، (١٠٦).

كذلك إذا قدمت المنطلق فقلت: المنطلق زيد، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك، فلم تثبته ولم تعلم أزيد هو أم عمرو"[١]

ويتضح من كلام الجرجاني أن كل ترتيب في الجملة له دلالة معينة مبنية على مراعاة أحوال السامع والكشف عن المعنى المقصود إفهامه للسامع.

فـــ(زيد المنطلق) معناها أن السامع قد توهم المنطلق شخصا آخر، فقلت له: زيد المنطلق وليس الواقف أو الجالس كما اعتقدت، وعندما تقول: المنطلق زيد، معناها أن السامع قد توهم أنه إبراهيم أو عمر.

ويسقط بناءً على موضوع التقديم والتأخير دعوى الذين يدعون من معاصري النحاة أن (زيد جاء) و(جاء زيد) كلاهما جملة فعلية.

وإنما الأصح أنهما مختلفتان، فكل منهما مبنية في المعنى على ما تبدأ به، فالتي تبدأ بالاسم يدل معناها عن الإخبار بماذا فعل زيد؟ فتقول:زيد جاء، والتي بنيت على الفعل إذ بدأت به، فمعناها: من جاء؟ ومن هذا المنظور التداولي فإن الجملتين مختلفتان في المعنى.

جـــ – توفر عناصر الاتصال في الجملة:

التواصل هو التبادل الكلامي بين شخص متكلم ينتج ملفوظا موجها إلى متكلم آخر، وهذا المخاطب يلتمس الاستماع أو الجواب الصريح أو المضمر حسب نمط الملفوظ، ولا تتم عملية التبادل إلا بتفعيل مضمون حواري بين طرفي العلاقة الحوارية، فهناك من جهة الإنتاج والتوجيه، وهناك من جهة ثانية الاستماع والجواب، فالمرسل والمستقبل مشاركان حواريان يأخذان موقعهما وجها لوجه.[٢]

وقد ألمح علماؤنا السابقون إلى الخاصية التفاعلية للمنطوق اللغوي، والمشاركة بين المرسل الذي هو المتكلم، والمستقبل الذي يمثل المستمع، فقد أشاروا إلى عناصر العملية التواصلية في حديثهم عن ما يفسر به الوضع، قال ابن قاسم:

"وقيل معنى الوضع هو القصد، أي: قصد المتكلم إفهام السامع فيخرج بذلك كلام النائم والسكران ومن تكلم و لم يرد إفهام أحد".[٣]

بل يشترط القصد في ما يطلق عليه كلام عند سيبويه والجمهور، ولذا لا يسمى ما نطق به النائم والساهي، وما تحكيه الحيوانات المعلمة كلاما، وكذلك لا تسمى القراءة والتسبيح في الصلاة أو خارجها كلاما، فيطلق على فاعلها قارئا وليس متكلما.. وكذا من قرأ بنظره في كتاب .[٤]

ويظهر البعد التداولي جليا في هذا التفسير الذي تجد فيه عناصر عملية التواصل اللغوي واضحة، ففيه التصريح بالمشاركة في العملية

---

[١] دلائل الإعجاز، (١٠٧).

[٢] الحوار وخصائص التفاعل والتواصلي، محمد نظيف، مؤسسة إفريقيا الشرق – الدار البيضاء، ٢٠١٠م،(٢٢).

[٣] حاشية ابن قاسم على شرح الأجرومية، (٨).

[٤] الكليات،(٧٥٦-٧٥٧).

التواصلية بين متكلم ومستمع، وهما طرفا الخطاب، فالمتكلم ينتج الرسالة اللغوية، والمستمع يشارك في فهم المقصود ، ولذلك لا يعد كلاما ما تلفظ به ولم يقصد به إفهام أحد، ولا ما كان فيه أحد طرفي الخطاب غائبا، كالنائم و السكران أو الساهي، وكذلك ليس من الكلام اللغوي القراءة أو التسبيح، أو ما يفهم بالعين.

إنه لا بد من اكتمال دائرة الاتصال اللغوي حتى يسمى ذلك كلاما أو خطابا لغويا، وهذه الدائرة هي: مرسل (متكلم) قاصدا لما يقول، ورسالة (نص أو جملة) ومستقبل (مستمع) يعي ويتقبل تلك الرسالة ويفهمها، والوسيلة هي صوتية، وهناك تفاعل في الموقف الكلامي من الطرفين.

* تمثل الكلمة بوابة البحث اللغوي، وتقوم معاييرها على اللفظية والإفراد في التحليل اللغوي، كما تحمل الكلمة معنى دلاليا بحسب الوضع اللغوي أو الاصطلاحي، وتعرّف بحسب السياق الاستعمالي الوظيفي بأنها: صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة وقد تلحق بها زوائد.

* الجملة يتسع مفهومها بحسب البحث التداولي فيتجاوز التركيب، فقد تمثل الجملة الواحدة نصا تكتمل فيه أركان النصية، ويسمى النص ذو الجملة الواحدة، كما أن الكلمة الواحة قد تمثل جملة تامة المعنى بحسب الاستعمال التداولي.

* القصيدة في الجملة العربية معيار معتمد قديما وحديثا، و من الوسائل التي يعرف بها القصد في الجملة: العلامة الإعرابية، والتقديم و التأخير وغيرهما من القرائن اللفظية والمعنوية.

* كما أن توفر عناصر الاتصال اللغوي في الجملة الكلامية تمثل معيارا مهما قال به العلماء السابقون.

الخلاصة:

قائمة المصادر والمراجع:

١.أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه، سارة الخالدي، رسالة ماجستير – الجامعة الأمريكية – بروت، ٢٠٠٦م.

٢. أساس البلاغة، لمحمود جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٣.الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة – الكويت،١٩٨٤م.

٤.أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٧٨م.

٥.بناء الكلمة وتحليلها، حسين علي الزراعي، دار التنوير – الجزائر، ٢٠١٢م.

٦.البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال – الدار البيضاء، ١٩٩٠م.

٧.البنيوية في اللسانيات، محمد الحناش، دار الرشاد – الدار البيضاء، ١٩٨٠م.

٨.التبيين عن مذاهب النحويين، البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، ٢٠٠٠م.

٩.التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة – بيروت،ط١، ٢٠٠٥م.

١٠. التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليبب انشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر – اللاذقية، ط٢، ٢٠٠٧م.

١١. التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٨٣م.

١٢. الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر – عمان، ٢٠٠٧م.

١٣. الجملة العربية : مكوناتها أنواعها تحليلها، محمد عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة،١٩٨٢م.

١٤. الجملة الوصفية، نسرين عبد الله شنوف، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السادس، ٢٠٠٧م.

١٥. حاشية الأجرومية، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم، بدون دار النشر – ط٤، ١٩٨٨م.

١٦. الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩١٣م.

١٧. دراسات في اللسانيات العربية ،عبد الحميد السيد، دار الحامد – عمان، ٢٠٠٤م.

١٨. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني –مصر، ١٩٩٣م.

١٩. الذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي –بيروت، ١٩٩٤م.

٢٠. شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، دار الغد – المنصورة، ٢٠١٤م.

٢١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، ١٩٤٧م.

٢٢. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،،تحقيق: محمد بن سليم، انتشارات ناصر خسرو – طهران، بيروت، بدون تاريخ.
٢٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي – بيروت،١٩٥٥م.
٢٤. شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس – بنيغازي، ١٩٩٦م.
٢٥. شرح اللمحة البدرية لأبي حيان الأندلسي، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة – بغداد،١٩٧٧م .
٢٦. شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية – القاهرة، بدون تاريخ.
٢٧. علم الدلالة أحمد مختار عمر، دار العروبة – الكويت، ١٩٨٢م.
٢٨. علم الدلالة، بالمر، ترجمة مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية ــ بغداد، ١٩٨٥م .
٢٩. علم الدلالة، جون لاينز، ترجمة: عبد المجيد الماشطة وآخران، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٠م.
٣٠. علم اللغة، لمحمود السعران، دار النهضة – بيروت، ٢٠٠٠م .
٣١. الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٤م.
٣٢. في بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم – الكويت، ١٩٨٢م.
٣٣. في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايرة، عالم المعرفة – جدة،١٩٨٤م.
٣٤. القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة، وشن دلال، مجلة كلية الآداب – جامعة بسكرة – الجزائر، العدد(٦)،٢٠١٠م.
٣٥. قواعد تحويلية في ديوان حاتم الطائي، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة،١٩٩٢م.
٣٦. كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، دار صادر – بيروت، بدون تاريخ.
٣٧. الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ١٩٩٨م.
٣٨. الكلمة في التراث اللساني العربي، عبد الحميد عبد الواحد، مكتبة علاء الدين – صفاقس، تونس، ٢٠٠٤م.
٣٩. الكليات لأبي البقاء الكفوي، عناية د.عدنان درويش ومحمد المصري، دار الرسالة – بيروت ، ١٩٩٨م.
٤٠. لسان العرب لابن منظور، دار صادر – بيروت، ٢٠٠٣م.
٤١. اللغة،جوزيف فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ١٩٥٠م.
٤٢. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب – القاهرة، ٢٠٠٤م.

٤٣. مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر – بيروت، ٢٠٠٨م.
٤٤. المتكلم وأثر ه في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، بان صالح الخفاجي، مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد، العدد (٩٧).
٤٥. محاضرات في اللسانيات التداولية، خديجة بوخشة، (١١)، على الرابط –http://tvmeel.un url.com/books/٢٠١٧/٠٢/٠٥/فصول–من–الكتابة–العلمية–الحديثة.
٤٦. مدخل إلى علم اللغة، محمود حجازي، دار الثقافة – القاهرة، ١٩٨٧م.
٤٧. المرتجل على شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، منشورات دار الحكمة – دمشق، ١٩٩٢م.
٤٨. معجم اللغة العربية المعاصرة ، أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، ٢٠٠٨م.
٤٩. المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية، مصر– مكتبة الشروق الدولية، ط٤،٢٠٠٤م.
٥٠. مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر – بيروت،١٩٨٥م.
٥١. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر – بيروت، ١٩٧٩م.
٥٢. المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب –بيروت، ١٩٦٥م.
٥٣. من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو – القاهرة، ١٩٧٥م.
٥٤. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.
٥٥. النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، يوسف سليمان عليان، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، العدد(٧) ٢٠٠١م.
٥٦. النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي – بيروت، ١٩٨٥م.
٥٧. النحو المقامي في كتاب سيبويه، الزايدي بو دامة، جامعة محمد لمين سطيف، على الشبكة العنكبوتية.
٥٨. النحو الوافي ، عباس حسن، دار المعارف – مصر، ط٣.
٥٩. النص ذو الجملة الواحدة، محمود قدوم، مركز الملك عبدالله – الرياض، ٢٠١٥م.
٦٠. نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، دار العرب الإسلامي –بيروت ،١٩٩٣م.
٦١. نظرية النحو العربي، نهاد الموسى، دار البشير – عمان، ١٩٨٧م.
٦٢. همع الهوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٨م.